تأمين المستقبل اليمني

والتلاحم بين أبناء الشعب

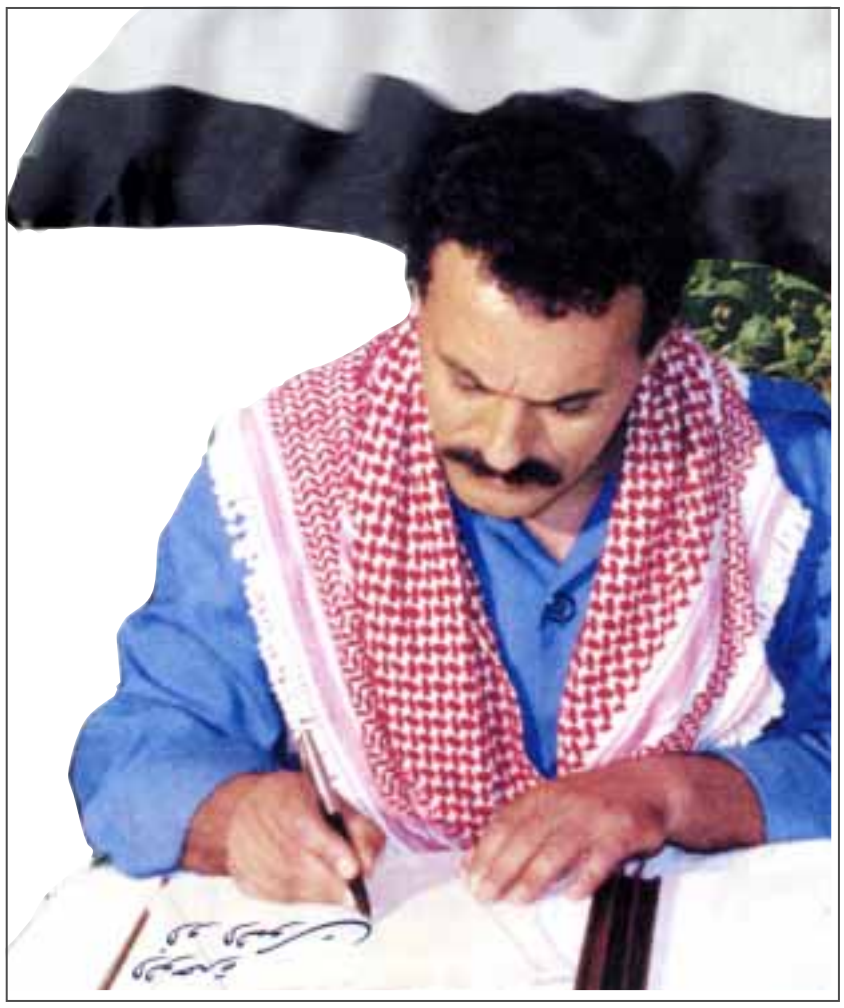

□ عبده محمد الجندي..

□ سالم محمد حسين..

□ عبدالعزيز مقبل..

□ الجندي: بناء الوطن مسئولية الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني

□ سالم حسين: مهمة الجميع ترسيخ الوحدة الوطنية.. وتصليب الجبهة الداخلية

□ مقبل: التصدي لنزعات العنف والتمرد.. وكبح جماح الحنين إلى الماضي المجزأ وبؤر التطرف ضرورة وطنية

□ عبدالغني عبدالقادر..

□ عبدالله احمد رجب

□ عبدالغني : تتحمل القوى الوطنية والأحزاب السياسية مسئولية تاريخية في تعزيز الوحدة الوطنية

□ الكابتن/ رجب: تعميق روح الوحدة الوطنية ليست في صفوف الجماهير فحسب بل وزرعها في القلوب

المجتمع المدني قبل ان تكون مسئولية أولئك الذين يعيشون خارج العصر ويجادلون الشعب في مسلماته الدستورية والقانونية ويشككونهم بما قدموه من التضحيات الجسيمة وسواء كانوا في موقع الحكم أو كانوا في ساحة المعارضة فهم يمارسوا شرعية الاختلاف في نطاق الإطار العام للوحدة باعتبارهم جمهوريين أولاً وأخيراً أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة اليمنية (٢٦سبتمبر و١٤ أكتوبر) مهما تعددت قناعاتهم الأيديولوجية ومهما تنوعت برامجهم السياسية والانتخابية لذلك فإن الانتماء لغير الثورة هو في الحقيقة ما يجب أخذه بعين الاعتبار نظراً لما ينطوي عليه من خطورة على الحاضر والمستقبل الواعد بالسعادة ولا بديل عن الحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات وتبادل التنازلات السياسية والابتعاد عن المهاترات التي يتضرر منها الجميع ولا يستفيد منها سوى أولئك الحاقدين على الجميع مهما اعتقد البعض انه بحكم موقعه قد استطاع ان يذيب جليد الكراهية بحكم ما وصل إليه من تصرفات يائسة جعلته يتنكر لماضيه تحت تاثير الصدمة المفاجئة القابلة للتلاشي ولكن بعد حين لأن الحدود العليا للصداقة والعداوة محكومة بقناعات سياسية وايديولوجية تجعل من أصعب الأمور ان يتحول أعداء الثورة إلى قوى مدافعة عن الجمهورية والعكس صحيح.

وحدة العمل الوطني

◁الأخ الأستاذ/ سالم محمد حسين

-مستشار مكتب رئاسة الوزراء للشئون السياسية والاعلام:

- تهل علينا مناسبة العيد ٤٢ لقيام الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و٤١ لثورة ١٤ أكتوبر في ظل ظروف وأجواء وطنية وقومية ودولية ملبدة بالأخطار والتوترات التي تسد أمام الأنظار آفاق المستقبل الذي يغدو في كل يوم أكثر عتمة وتشوشا، هذه الأجواء والمناخات لاتقتصر على بلد أو إقليم بذاته بقدر ماتشمل وتعم خريطة العالم بأسره.

وتتضح تلك الأجواء والمناخات من خلال الأحداث والتطورات التي تطغى فيها وعليها ومن خلالها معالم ومؤشرات غاية في الخطورة والتعقيد والسلبية في الساحة الوطنية وعلى مستوى ساحات البلدان العربية والإسلامية وفي مقدمتها الساحات الفلسطينية والعراقية والأفغانية والسودانية، فيما تلوح في الآفاق المنظورة حركة أخطار وتفاعلات أمنية وسياسية داهمة في باكستان والسعودية واليمن وسوريا ولبنان .. وتظل قضية الخلاف حول البرنامج النووي الايراني مرشحة للتأجيج والتصاعد حسب مؤشرات جدول السياسة لدى الولايات المتحدة وإسرائيل.

وعلى ذلك فإن البلدان العربية جميعها وكامل الحوض الجغرافي الواسع للإسلام الممتد من شواطئ المحيط الأطلنطي في المغرب وحتى حدود الدولة الروسية في الشرق عرضة لحركة من التصدعات والزلازل التي قد تغير الخارطة الجيوسياسية السابقة والمعروفة لها منذ منتصف القرن الماضي، وهي المرحلة التي امتدت بثبات نسبي حتى مطلع القرن الجديد حسب الحدود التي رسمتها وحددتها قوى الاستعمار والوصاية والانتداب وورثتها وحافظت عليها الدول الوطنية.

وعلى الرغم من طموحات بعض الدول ذات الأنظمة الثورية خلال تلك المرحلة في استكمال الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي وعسكري وعلمي باتجاه تصفية التركة الاستعمارية الغربية ومن ضمنها الحدود الموروثة إلا أن النتيجة النهائية لتلك الطموحات والمحاولات قد باءت بالفشل والإخفاق.

وحدها الثورة اليمنية الخالدة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر، تميزت وتفردت عن جميع ثورات الشعوب العربية والإسلامية بالعديد من الخصائص الناجمة عن واقعها وبيئتها وتاريخها.

فقد جاءت الثورة بجناحين، اندلع الأول في وجه نظام الاستبداد الداخلي وجاء الثاني مستهدفاً الوجود الاستعماري البريطاني ، ولكنها في نفس الوقت قد أفرزت دولتين ملتزمتين بالحدود الموروثة ونظامين جمهوريين ثوريين.

وعلى الرغم من التباين الكامل في خيارات وتوجهات النظامين على الصعيد الداخلي وفي العلاقات الخارجية وما قاد إليه ذلك من صراعات وتوترات وتبديد للزمن وللموارد والطاقات، إلا أن الشرعية الثورية التي يستند إليها كلا النظامين والمستمدة من شرعية الثورة اليمنية، كان له الفضل الأكبر في منح تحذر وترسخ واقع التشطير وفي الحفاظ على الآفاق المفتوحة أمام الشعب والتي قادت في النهاية إلى تصفية الدولتين واندماج النظامين في كيان وطني جديد وموحد والذي تحقق سلمياً.

وعن طريق الحوار الوطني والأخوي يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م اليوم الذي ارتفعت فيه راية الجمهورية اليمنية عالية خفاقة متوجة بأبهى وأزهى وأروع صورة تاريخ الثورة اليمنية السبتمبرية والأكتوبرية ورحلة التشطير التي جرى خلالها وطوالها تقاسم شرعيتها الواحدة التي بدورها ضمنت تواصل وحدة النضال الوطني على الرغم من كافة مظاهر وأشكال التشطير والانقسام.

وإذا كان تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً وشعباً وكياناً قد توجت مرحلة تاريخية دشنتها وصنعت ملامحها الثورة اليمنية الخالدة وقادت وتحكمت في مسيرتها ومحطاتها شرعية الثورة التي حافظت على وحدة الحركة والتوجه في النضال الوطني فكان التتويج بذلك المعنى استحقاقاً ممتداً ومتواصلاً يعود في الماضي القريب الحي لفترة اندلاع الثورة لكن إعلان قيام الجمهورية اليمنية قد مثل في نفس الوقت تدشيناً عظيماً لعصر جديد نوعي في حياة الشعب اليمني وتوجه كمي وكيفي نحو المستقبل تنتهي فيه -كما يفترض- كل أشكال ومظاهر التناقضات والصراعات والنزاعات التي ظلت تستمد عوامل بقائها من منابع التخلف والجهل والاستبداد والطغيان السابقة على مرحلة الثورة كما ظلت تتغذى وتبقى على تواصلها من خلال الافرازات والعوامل السلبية التي كان ينتجها واقع التشطير خلال مرحلة الحكم بتقاسم الشرعية الثورية، ولقد كان للشرعية الثورية فضل كبير في منع تأصيل واقع التشطير إلا أنه وبالمقابل فقد كانت تلك الشرعية ذاتها الذريعة الكبرى للحكام وللسلطات الحاكمة المتوالية طوال مرحلة التشطير للهروب من إعادة تلك الشرعية إلى مالكها الأصيل والمباشر وهو الشعب اليمني، وقد تواصل ذلك التهرب بشتى الذرائع والحجج الواهية والمصطنعة.

ولذلك فقد تزامنت الوحدة اليمنية وتلازمت عضوياً بحسم خيار النهج الديمقراطي ومبادئ الديمقراطية كوسيلة وآلية ومضمون للحكم وللنظام السياسي وللعلاقات في كل شئون الدولة وفي الحياة الاجتماعية بمختلف مجالاتها وتشعباتها وبحسم هذا الخيار تكون شرعية الحكم قد عادت بنصوص الدستور الواضحة إلى صاحبها ومالكها الحقيقي والأصيل وهو الشعب اليمني وقد بينت النصوص الدستورية أيضاً بوضوح الكيفية التي يمارس فيها الشعب حقه الكامل كمالك للسلطة بصورة مباشرة وغير مباشرة دون أي تفويض أو استثناء منهياً بذلك بصورة واضحة ونهائية أي تفويض سابق مزعوم أو مدّعى وعلى وجه الخصوص الشرعية الثورية ودشنت بالديمقراطية عصراً جديداً يفسح الطريق أمام سيادة الشعب والشرعية الدستورية الديمقراطية التي لم يعد بالإمكان تجلي الوحدة الوطنية وصلابة الجبهة الداخلية إلا من خلالها.

وفي ظل ظروف الوضع الوطني والمناخات والأوضاع الدولية وتسارع الأحداث والتطورات المتفلتة وغير المحكومة فلاشك أن مسألة الوحدة الوطنية وحالة الجبهة الداخلية تبرز إلى صدارة الشروط والعوامل التي يمكن من خلالها تأمين عبور الجمهورية كياناً وشعباً هذه الفترة التاريخية الحالكة وبالغة الخطورة والتعقيد والخروج منها بسلام.

والسؤال الذي يتقدم على كل سؤال آخر هو عن حالة الوحدة الوطنية ووحدة الصف الداخلي .. هل نحن راضون عنها ومطمئنون إليها؟ وقبل الاسترسال في تناول هذا الموضوع يكون من الأهمية بمكان توضيح فهمنا لما يعنيه مفهوم الوحدة الوطنية وارتباطه بحالة الجبهة الداخلية لأي شعب ولأي أمة. والتي هي في أهم وأوسع رؤية وفهم .. حالة ومستوى الرضا والقبول العام التي تسود وتظلل العلاقات بين الشعب والمجتمع بمختلف فئاته وشرائحه ومكوناته الاجتماعية والجغرافية وبين الدولة وسلطاتها ومؤسساتها وأجهزتها، وما بين أطراف العمل السياسي والحزبي في السلطة والمعارضة، وما بين المكونات الاجتماعية والجغرافية للشعب والوطن وبعضها الآخر. وما بين الماضي القريب الحي والحاضر الراهن والمستقبل المنظور. وحالة الرضا والقبول تلك تنبع من الشعور العام الواضح بوجود وقوة وحاكمية «المرجعية والشرعية الحاكمة والجامعة ومن فاعلية القوانين والتشريعات والأنظمة العامة، كما تنبع أيضاً من الشعور العام بالتخفف من أثقال ووطأة الماضي والابتعاد المستمر عنه ومن مشاعر عامة بالأمل والتفاؤل.

وعلى ضوء هذه الرؤية وهذا الفهم فإننا نود التذكير أن مفهوم «الوحدة الوطنية» ووحدة الصف الداخلي قد ارتبط بقوة وتداخل مع مفهوم «وحدة النضال الوطني» خلال مرحلة التمهيد ثم قيام الثورة، وظل كذلك بادعاءات مختلفة طوال مرحلة الدولة والحكم باسم الشرعية الثورية وقد كان مفهوم وحدة النضال الوطني بمثابة المؤثر وترمومتر لحالة الوحدة الوطنية ووحدة الصف الداخلي.

على أن هذا المفهوم قد انتهى بتحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية وسيادة النهج الديمقراطي وشرعية الدستور والقوانين، وبالتالي فإن قياس حالة الوحدة الوطنية ووحدة الجبهة الداخلية تنطلق اليوم من معطيات ووقائع الزمن الجديد والشرعية النابعة من الدستور ومن باب القناعة بالأهداف العامة والانخراط في تنفيذ مهام البناء الوطني على صعيد عمليات بناء الدولة أو في مختلف مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة التي تمس وترتقي بجميع مجالات وجوانب الحياة المعيشية والانسانية في البلاد، وهو الأمر الذي يفرض استبدال وإحلال مفهوم «وحدة العمل الوطني» بديلاً لمفهوم «وحدة النضال الوطني» وعليه فإن «وحدة العمل الوطني منذ يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م كما يفترض بفعل فعله وبصب بنتائجه وتأثيراته على حالة الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية.

ومن خلال نظرة تقييمية سريعة لمؤشرات الحركة في الواقع الوطني العام على مستوى أداء سلطات الدولة وأطراف العمل السياسي والحزبي والمناخات والقيم السائدة أو على صعيد عمليات التنمية بمختلف المجالات ذلك فضلاً عن مستوى السعور والإحساس بماسي الماضي وسلبياته أو بمشاعر الأمل والتفاؤل فإنه يمكن الخروج بتقييم يتراوح في أحكامه -ودون أي تجاوز على الإيجابيات- مابين الفشل والتروي والسلبية وفي أحسن الأحوال وعلى وجه العموم يمكن القول إنها دون مستوى الآمال والطموحات وبهذا يمكن النظر ببالغ القلق للحالة الراهنة المعاشة للوحدة الوطنية ولمستوى صلابة وسلامة الجبهة الداخلية التي هي كما أسلفنا انعكاس وتجسيد للأوضاع العامة السائدة في مختلف مجالات وجوانب حياتنا والتي لايمكن لأكبر المتفائلين أو المكابرين أن يقول بأنها على مايرام، بينما يمكن القول من رؤية حصيفة ومتخوفة بأنها بالغة التردي والخطورة.

وفي الخلاصة الأخيرة فإن الجميع مدعوون في الحكم وفي المعارضة وفي سلطات الدولة ومؤسساتها وأجهزتها وفي مؤسسات المجتمع المدني على وجه العموم. والدعوة في نفس الوقت موجهة على وجه الخصوص للقيادة السياسية وعلى رأسها الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وإلى طلائع المثقفين الوطنيين للقيام بعملية مراجعة واستقراء وتقييم عاجلة لوقائع ومعطيات التجربة الوطنية خلال الأعوام الأربعة عشرة الماضية بحثاً عن أسباب وعوامل ومكامن ودوافع الأخطاء والكبح والإعاقة والسلب، وعن منابع ومحركات الفساد الشامل والخروج من كل ذلك بالدروس والعبر التي تضمن الخروج برؤية وطنية شاملة تكون أساساً صلباً للانطلاق نحو معالجة الأوضاع وتصحيح المفاهيم وبناء التوازنات السليمة والتي يكون من شأنها وفي أسرع وقت ممكن التحول بالأوضاع والحالة العامة نحو التوجه السليم والإيجابي وإعادة الاعتبار لوحدة العمل الوطني ومعافاة وترسيخ الوحدة الوطنية وتصليب وتحقيق مناعة الجبهة الداخلية.

الانتماء لوطنية موحدة

□الأخ الأستاذ/ عبدالعزيز مقبل

-الأمين العام لتنظيم التصحيح الشعبي الناصري:

- جاءت الثورة اليمنية الخالدة المحصلة الطبيعية والتاريخية لمسيرة النضال الوطني في العصر الحديث وإن تعددت حلقاته وبنيانه وأساليبه إلا أنها ظلت تتغذى وتتصلب وتترابط بشعور الانتماء لذات وطنية موحدة بعواملها البنيوية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتتصدى باستبسال لسلطات الطغيان والاستبداد الإمامي والسلاطيني والاحتلال البريطاني والمحاولات البائسة لإذكاء حالات الفرقة المذهبية والهويات المناطقية لفرض التخلف والتشطير والتجزئة.

لقد حملت الثورة اليمنية الخالدة وأهدافها المعلنة روح وتطلعات النضالات العمالية والطلابية والفلاحية والقبلية والشعبية ونسيجها الوطني على امتداد الأرض اليمنية وأشعلت جذوة الاندفاع الثوري لقواها لحماية النظام الجمهوري المجسد للوحدة الوطنية والمواطنة المتساوية والتحرر من فرقة ونزعة التسلط المذهبي والسلالي والمناطقي وربقة الاحتلال البريطاني وصنائعه، واستعادة وحدة النظام السياسي والديمقراطي على كامل الأرض اليمنية وفتح مسار التطور والتقدم والعدالة الاجتماعية لشعبنا.

إن التوحد الكفاحي للثورة اليمنية الخالدة لم يعبر عن نفسه في تلك الآمال والأفعال الوطنية فحسب، وإنما في إثبات حقيقة الوحدة الوطنية للشعب اليمني ومعطيات تماسكها ومقدار إرادتها الفاعلة في التغيير الثوري لوجه الوطن وحاضر نتائجها الملموسة وفي مقدمة كل ذلك قيام الدولة اليمنية الحديثة الموحدة والديمقراطية بالاختيار الحر والسلمي والتي استطاعت بقيادة الرئيس/ علي عبدالله صالح إظهار استحقاقها التاريخي بصمودها أمام المحاولة الفاشلة لتمزيقها وإضعاف شوكتها وأظهر شعبنا تصميماً وعزيمة على دفن أهواء التجزئة والفرقة وطبيعتها الاستبدادية التي عانى مجتمعنا مظالمها القاسية.

ولعل الحياة الديمقراطية الناشئة في مجتمعنا اليمني ومخرجاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية تفيض بمجسدات وحدة النضال الوطني التي فعلتها الثورة اليمنية الخالدة سواء على صعيد التعددية السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني والحكم المحلي أياً كان قوتها أو ضعفها إلى جانب منابر التعبير وورشات العمل والتنمية الوطنية الشاملة للقضاء على عوائق التخلف والتمزيق للوحدة الوطنية.

تأمين المستقبل اليمني؟

● مثلما كانت الوحدة الوطنية الحقيقة التاريخية الثابتة لوجودشعبنا اليمني ومصدر قوته لمقاومة ويلات التجزئة والفرقة ومظالم الطبيعة الاستبدادية لسلطاتها، فإنها تغدو اليوم شرط التطور الموضوعي للدولة اليمنية الحديثة والأداة الفاعلة للنهوض الوطني الذي يضع وطننا في قلب العصر وعالم متغير ويفعل حضوره الاقليمي والقومي.

وتفرض الوحدة الوطنية للمحافظة على ديمومتها شعوراً بالمسؤولية الوطنية والمواقف الجادة، ولا تلقى على كاهل مؤسسات الحكم وحدها، وإنما تمتد إلى النخب السياسية والثقافية وتعبيراتها المختلفة والقوى الاقتصادية في مواجهة التحديات النائمة والعاصفة.

فالمطلوب الملح التصدي لنزعات العنف والتمردات التي تتمظهر تحت هذا العنوان أو ذلك وكبح جماح بقايا الحنين إلى الماضي المجزأ وبؤر التطرف والصراعات الأيديولوجية والأهواء المذهبية والعشائرية والمناطقية فالتجربة تكشف مدى ماالحقته من أضرار بالغة بوحدة الوطن والشعب، والتمسك بالمنهج السلمي لتوفير الشروط الموضوعية والذاتية لتسيير الثورة قدماً بتغييراتها المنشودة.

إن سياسات التوتير لعلاقات المجتمع إزاء القضايا الملحة هنا أو هناك لايساعد على حلها ويتهدد من خلالها الوحدة الوطنية، إن أعمال الفكر وتدبير المعالجات العقلانية والصائبة لابد أن يتخذ مكانة في الوضع الديمقراطي القائم وفي إطار معطياته المتاحة.

إن أسباب التطور والنمو والارتقاء وحيوية التجدد وإجراء التغييرات السياسيةالمطلوبة لايمكن المراهنة بها على الخارج وإنما بالاعتماد على الوحدة الوطنية لشعبنا وإرادتها وقدراتها الممكنة وليس بالضرورة أن يكون نضوج شريحة كفيل بإحداث تأثيره في إنجاز الوحدة الوطنية لتحولاتها المنشودة.

ويتطلب صيانة الوحدة الوطنية لشعبنا وما نصبو منها من نتائج المحافظة على تنمية وطنية شاملة ومتوازنة وبذل الجهود للحد من جبروت الفوارق الاجتماعية واتباع سياسات المواجهة للفقر بمساهمة حقيقية لمنظمات المجتمع المدني والدور النشط للقطاعات الاقتصادية الخاصة، والعمل بروح المشاركة الجماعية لكل الأطراف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإغلاق منافذ الإفساد والفساد الذي ينخر قدرات الوطن وسبل التقدم وعطاء الوحدة الوطنية للشعب والتجاوب للدعوات التي يطلقها الرئيس القائد علي عبدالله صالح بين الحين والآخر أن الوصول إلى الحكم الرشيد هدف وطني لابد أن يتلاءم ذلك على صيانة الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي.

وقناعتنا أن مؤسسات الحكم المحلي والمبادرات الأهلية لها دورها الحيوي في تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق طموحات المستقبل المزدهر.

وتتمتع الوحدة الوطنية لشعبنا بقوى إيجابية إذا تم تفهمها والتوفيق في التعامل معها وتعميق سماتها ثقافياً واجتماعياً.

وحدة النضال الوطني

□الأخ الأستاذ/ عبدالغني عبدالقادر

-رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني:

- لاشك أن الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) كانت تجسيداً لوحدة النضال الوطني اليمني باعتبارها جاءت تعبيراً عن أماني وآمال معظم أبناء الشعب اليمني في التحرر من نظام الحكم الإمامي المطلق المستبد، ومن الاحتلال الأجنبي والنظام السلاطيني العتيق.

ومن هنا تحولت أراضي الشطر الجنوبي وبالتالي أبناء الشعب اليمني فيها إلى خلفية لدعم الثورة ومناصرة النظام الجمهوري الوليد، فقد تطوع الآلاف المواطنين من مختلف المناطق وانخرطوا في الحرس الوطني دفاعاً عن النظام الجمهوري وأسهم الكثيرون في الدعم السياسي والإعلامي والفني للثورة الوليدة.

ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى العامل الأساسي في حدوث ذلك التجسيد لوحدة النضال الوطني اليمني هذا العامل المتمثل في الحركة السياسية الوطنية عموماً التي أرست وصاغت منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي أسس وقواعد وحدة النضال الوطني اليمني وبشرت بالثورة اليمنية تحت مفهوم «لاتحرير للجنوب إلا بتغيير الأوضاع في الشمال».

ويعتز الحزب الاشتراكي اليمني أن فصائله السياسية المكونة له ساهمت مع القوى السياسية الأخرى في الحركة الوطنية اليمنية في الدفاع عن الثورة السبتمبرية وأيضاً في قيادة ثورة ١٤ أكتوبر بالاشتراك مع جبهة التحرير.

الأساس المتين

● السؤال محق عندما يربط بين الوحدة الوطنية ومستقبل اليمن أرضاً وشعباً. ذلك أن الوحدة الوطنية هي الأساس المتين لكي يحقق شعبنا آماله في التقدم والرخاء والتطور وبالتالي اللحاق بركب العصر وتبوأ المكان اللائق بين شعوب الأرض.

وهنا أشير إلى العديد من التجارب حولنا والتي تنبهنا إلى مآلات إليه أوضاع بعض البلدان والشعوب جراء انهيار وحدتها الوطنية وتعرضها للتمزق والشتات والانهيار، وتردي أوضاعها بشكل مساوي كل ذلك بسبب التمزق الوطني وسيطرة الأنانية والجهل، وتتحمل القوى الوطنية والأحزاب السياسية دون استثناء مسؤولية تاريخية في تعزيز الوحدة الوطنية وصيانتها والانفتاح على بعضها وممارسة الحوار المسؤول والاحترام المتبادل فيما بينها يمكنها القيام بدورها في صيانة الوحدة الوطنية بكفاءة .. وإذا ماتم احترام الدستور والتقيد به، وبناء مؤسسات السلطة بناء سليماً بحيث تقوم بمهامها بمسؤولية وفقاً للدستور فإن ذلك أكبر ضمان لصيانة الوحدة الوطنية وتأمين تطور آمن ومستقر للوطن وأبنائه.

تلبية لنداء الثورة

◁الأخ الكابتن/ عبدالله أحمد رجب

- ظل اليمن أرضاً وشعباً ردحاً من الزمن في دياجير التشطير والانفصال حيث عمل الاستعمار البريطاني على تطبيق سياسة (فرّق تسد) بترسيخ الفرقة بين أبناء الشعب الواحد وممارسة الاستبداد بحق الجماهير في الشطر الجنوبي من الوطن آنذاك .. بينما قام الحكم الإمامي الكهنوتي بتعميق التجزئة والتنكر لأواصر القربى وتوحيد الوطن .. ناهيك عن أن الإمامة الظلامية أحكمت نشر الفقر والجوع والمرض والظلم والجهل والعزلة في كل شبر من الشطر الشمالي حينها .. فعاش الشعب اليمني بين أنياب الشقاء. ولذا انطلقت الحركة الوطنية اليمنية في شمال الوطن وجنوبه تخطط لقيام الثورة والخلاص من الإمامة والاستعمار البغيض .. فقامت الثورة السبتمبرية الخالدة .. فهبت الجماهير من كل أرجاء اليمن ملبية لنداء الثورة وأهدافها السامية المعبرة عن طموحات وتطلعات كل اليمنيين في الشمال والجنوب .. وانخرط الجميع في الحرس الوطني للدفاع عن الثورة والجمهورية والقضاء على معاقل الإمامة البائدة.

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م قامت الثورة المجيدة في جنوب الوطن كامتداد طبيعي للثورة السبتمبرية الخالدة .. وهب أبناء الوطن الواحد من كل أنحاء اليمن لمقاومة الاستعمار الغاشم حتى تحقق الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

وهكذا جسّد أبناء الوطن اليمني وحدة النضال الوطني من خلال الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر) الخالدة. مؤكدين للعالم أجمع واحدية الثورة اليمنية وإصرارهم على تعزيز وحدتهم الوطنية من أجل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية .. التي تحققت بالفعل يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م بزعامة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظه الله- الذي شهدت اليمن أرضاً وإنساناً في عهده الميمون أعظم الانجازات الوطنية في كافة مجالات الحياة وذلك في ظل النهج الديمقراطي الرائد.

الحصن المنيع

● وهكذا ونحن نعيش حياة حرة كريمة وننعم بخيرات الثورة والوحدة اليمنية .. ومن أجل ضمان المستقبل اليمني وأجيالنا القادمة فلابد من الحرص الشديد على تعزيز روح الوحدة الوطنية لأنها الحصن المنيع الذي يحمي ويصون ويحافظ على وحدتنا الوطنية الغالية وهي أعظم مكسب في حاضرنا وحياتنا المستقبلية .. وبالتالي يتوجب على كافة المؤسسات والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني .. وكل شرائح المجتمع اليمني العمل بأمانة وإخلاص ومحبة وإنسانية من أجل تعميق روح الوحدة الوطنية ليس في صفوف الجماهير فحسب بل وزرعها في القلوب، وذلك لتأمين مستقبل اليمن أرضاً وإنساناً .. والارتقاء به نحو آفاق واسعة من الخير والاستقرار والتقدم والازدهار.